الآثار الاقتصادية للعمالة الأجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي

أمجد صباح الأسدي (*)

هيثم عبد الله سلمان الموصلي(**)

ملخص البحث

تعاني أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي من مشاكل عديدة نتيجة سياسات التنمية التي اتبعتها تلك الدول ، وأصبحت تلك المشاكل بمرور الوقت مستعصية ويصعب حلها نتيجة تفاقمها وتركها دون علاج .ومن أهم تلك المشاكل هي العمالة الأجنبية الوافدة التي تدفقت بمعدلات عالية على دول مجلس التعاون الخليجي و أدت إلى خلق مشاكل كبيرة داخل اقتصاداتها والتي سوف تتفاقم في ظل سياسات التحرير الاقتصادي والعولمة وتراجع دور القطاع العام مقابل تعاظم دور الأسواق والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .ومن أهم تلك المشاكل حجم التحويلات المالية الضخمة إلى الخارج بالعملة الأجنبية ،تشويه الهيكل الاقتصادي من خلال ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات قياساً لقطاعي الصناعة والزراعة ،ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين الخليجين بمعدلات عالية ، انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ، تزايد الأعباء المالية التي تتحملها الميزانيات الحكومية.

مقدمة:

سعت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل واستكمال أطر البنى التحتية ونتيجة للنقص الحاصل في أعداد القوى العاملة الوطنية والتأخر العلمي والثقافي والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة اضطرت تلك الدول لاستيراد العمالة من الخارج. ولكن كان لذلك الاستيراد غير المحدد وفقا لضوابط وشروط وقوانين تنظمه، آثار ونتائج غير مرغوب بها في الاقتصادات الخليجية أفرزت عددا من المشاكل كان من أهمها:-

- عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص مقابل تركزهم في القطاع العام.
- تدفق الشباب إلى سوق العمل وتفشي مشكلة البطالة بنوعيها الصريحة والمقنعة.
- صعوبة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

(*) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة/ مركز دراسات الخليج العربي/ قسم الدراسات الاقتصادية.

(**) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة/ مركز دراسات الخليج العربي/ قسم الدراسات الاقتصادية.

- تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- السياسات الإصلاحية في دول مجلس التعاون: تنويع الهيكل الاقتصادي، تقليص دور الدولة في الاقتصاد والتوظيف والأسعار والدعم ، الاعتماد بشكل اكبر على قوى السوق في تحريك النشاط الاقتصادي.
- التغييرات التي تنشأ في أدوار كل من القطاعين الخاص والعام واثر ذلك على الطلب على الأيدي العاملة الوافدة ذات المؤهلات العالية والمرنة التي تستطيع التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

تتميز أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي بوجود أعداد كبيرة من القوى العاملة الوافدة وتمركز العمالة الوطنية في القطاع العام .كما تتعرض تلك الاقتصادات إلى تحديات عديدة ناجمة عن التقدم العلمي والتقني إلى التحديات المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي والعولمة والتغيرات في الاقتصاد الدولي .إذ تشكل قضية إحلال العمالة الوافدة تحديات متعددة الأبعاد على التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ذلك كونها تحتاج إلى نظرة اكثر عمقاً واكثر جدية نظراً لاختلاف الهياكل التعليمية لكل من القوى العاملة الوطنية والوافدة وتزايد ذلك باستمرار مع الزمن ومن ثم فان مسألة الإحلال تصبح بحد ذاتها موضع العديد من التساؤلات وذلك يحتاج بطبيعة الحال إلى إجراء العديد من الدراسات المفصلة لعملية التعويض مابين العمالة الوطنية وتلك الوافدة.

لذا يأتي البحث تحت فرضية مفادها: **إن للعمالة الأجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي آثارا سلبية على اقتصاداتها وان عدم معالجة تلك الآثار سيخلق مشاكل مستقبلية تصعب معالجتها .**

لذا فان الدراسة قسمت إلى ثلاثة مباحث رئيسه تناول المبحث الأول : الخصائص الديموغرافية لسكان دول مجلس التعاون الخليجي إما المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على دول المجلس إما المبحث الثالث : استنتاجات ختامية حول المستقبل منهياً البحث بعدداً من التوصيات للتخفيف من حدة تلك المشاكل وبعض الإجراءات الكفيلة بمعالجتها.

المبحث الأول : الخصائص الديموغرافية لسكان دول مجلس التعاون الخليجي

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي المستقبلة للعمالة الأجنبية الوافدة بالمحدودية النسبية لسكانها مقارنة بمواردها المالية الضخمة التي جاءت نتيجة زيادة إنتاج النفط فيها وارتفاع أسعاره خاصة بعد عمليات التصحيح عام 1973. وقد كان هذا الحجم الضئيل من السكان إلى جانب تأخرهم العلمي والثقافي من الأسباب التي دعت إلى استخدام أعداد متزايدة من الوافدين

عندما رغبت هذه الدول في تحديث هيكلها الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل واقامة مشاريع البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

لذا فأن دراسة الخصائص الديمغرافية لدول مجلس التعاون سيساعد في التعرف على حجم الآثار التي سوف تتركها العمالة الأجنبية الوافدة على اقتصادات الدول المستقبلة وبنفس الوقت طبيعة التركيبة السكانية (الجديدة) للمجتمعات الخليجية وحجم الخلل السكاني الذي تعانيه ويمكن أدراج أهم الخصائص وكالآتي:

1- الانخفاض النسبي لحجم السكان ((المواطنين))

مما لاشك فيه أن أية عملية تنموية تستلزم توافر ثلاثة عناصر رئيسة هي القوى البشرية العاملة ورأس المال والتكنولوجيا. أن التخطيط الاقتصادي الصحيح يفترض وجود نوع من التوازن النسبي بين حجم المشروعات الاقتصادية وحجم الموارد البشرية العاملة ، بل إن دراسة صادرة عن البنك الدولي أشارت بان **64%** من الإنتاجية تأتي من العنصر البشري في حين إن ما نسبته **16%** يأتي من عنصر راس المال[1] .ذلك انه يمكن للدول التي تفتقر نسبيا إلى راس المال القيام بمشروعاتها الأقتصادية عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي ومن مصادر دولية متعددة ، ولكن استيراد العمالة الأجنبية ولاسيما بصورة مكثفة وغير منضبطة يحمل في طياته اعباءاً وانعكاسات سلبية عديدة على الدول المستقبلة لها[2].

ودول مجلس التعاون الخليجي بعكس معظم الدول النامية تتمتع بوفرة مالية كبيرة تمكنها من استيراد التكنولوجيا من الخارج لكنها تعاني اجمالاً من انخفاض القوى العاملة لديها إن ذلك يرجع إلى عدة أسباب في مقدمتها الانخفاض النسبي لعدد السكان والى التركيبة السكانية فضلا عن العزوف ببعض الأعمال (اليدوية) لاعتبارات التخمة المفاجئة والارتفاع الكبير في مستويات الدخول التي خلقت قيماً اجتماعية جديدة لا تتناسب واهداف التنمية الاقتصادية وقد أطلق على تلك الظاهرة اسم ((الفراغ السكاني))[3].

ومن خلال بيانات الجدول (1) يتضح انه في عام **2000** بلغت نسبة المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة **24.3%** وفي قطر **26.2%** والكويت **33.4%** و البحرين **54.29%** اما السعودية التي شكل فيها المواطنون اعلى نسبة من بين دول المجلس **73.1%**.

2-اختلال الهيكل العمري للسكان

يمكن وصف المجتمع الخليجي بأنه مجتمع فتي ، وذلك من خلال بيانات الجدول (2) الذي يلاحظ منه ارتفاع الفئة العمرية من **4-0** سنوات إذ بلغت هذه النسبة اكثر من **40%** في كل من السعودية ، قطر، عمان ، الكويت واكثر من **35%** في الإمارات والبحرين وفقاً

لإحصاءات عام **2000**. تصنف هذه الفئة العمرية ضمن السكان غير النشطين اقتصادياً الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة الإعالة.إما الفئة العمرية الثانية **15-24** سنة لا تتجاوز نسبتهم **20%** في دول مجلس التعاون الخليجي ويمكن أدراج هذه الفئة العمرية أيضا ضمن السكان غير النشطين اقتصاديا وذلك لكونهم مقيدين في مراحل التعليم المختلفة أو بسب نقص الخبرة والتجربة في ميدان العمل.إما الفئة العمرية **25-64** سنة فهي التي تحدد حجم الداخلين إلى سوق العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي وقد كانت نسبهم متباينة في دول مجلس التعاون الخليجي ، اذ كان أعلى معدل لها في البحرين والسعودية **49%** و**35%** في الإمارات و قطر والكويت،اما أدنى نسبة لها كانت في عمان **28%** وفقاً لإحصاءات عام **2000**.إما بالنسبة للعمالة الأجنبية الوافدة فيلاحظ الانخفاض النسبي للفئات العمرية (دون **15**سنة ، **14-24** ، **56** سنة فما فوق) ، مقارنة مع الفئة العمرية **25-64** سنة إذ بلغت هذه النسبة **80%** في عمان و**70%** في بقية دول المجلس عام **2000**.أن تفسير ذلك إنما يعود إلى طبيعة الهجرة الوافدة التي توصف بأنها هجرة عمل غير مستقرة كما يتضح تحول الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي إلى نوع من الهجرة الانتقائية من حيث العمر والنوع الذي تبلور بفعل عوامل سوق الهجرة الخليجي وخصائصه.

3- ارتفاع سكان الحضر

أن نمط التوزيع السكاني (ريف-حضر) يزداد تعقيداً في حالة غياب القوى المحركة التي تتحكم في اتجاهاته لتحقيق توزيع جغرافي اكثر انسجاماً مع حركة النمو الاقتصادي ومعبراً عنه وعاكساً له بنفس الوقت. من ناحية أخرى فأن الانتقال العفوي للسكان نتيجة لغياب التخطيط سوف يقود إلى حالة من التركز غير المبرر في بعض المناطق اقتصاديا على الصعيد الجغرافي والمهني.إذ تشير بيانات الجدول (3) إلى الارتفاع العام في نسبة سكان الحضر قياساً إلى سكان الريف في دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ سجلت نسبة التحضر اعلى مستوى لها في دولة الكويت لعام **2002** بنسبة **96%** ثم قطر والبحرين بنسبة **93%** فالامارات **88%** ثم السعودية وعمان **87%** و **77%** .إما بالنسبة للكثافة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي وصلت في مملكة البحرين الى **973** فرد/كم^2 وفي الكويت الى **143** فرد / كم^2 ، أن ذلك يشير إلى مقدار الضغط المتزايد على العواصم والمدن الرئيسة التي ترتفع فيها الكثافة السكانية على حساب الريف الذي يفقد الأيدي العاملة فيه باستمرار لصالح قطاعات أخرى.أن ظاهرة التحضر في دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط بدرجة كبيرة بدور عامل النفط في تغيير مستوى التحضر من خلال الوفورات المالية التي يحققها ثم انعكاسات ذلك على دولة الرفاهية التي تعيشها تلك الدول .

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للعمالة الأجنبية الوافدة

بالرغم من أن للعمالة الأجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي قد أسهمت في سد جزء كبير من احتياجاتها من القوى العاملة من خلال حجمها الكبير وما تتمتع به من مزايا نوعية ومهارية وتفوقها النسبي في الاختصاصات المهنية والفنية فضلا عن تميزها (بالمطواعية) واستعدادها للعمل في مختلف الظروف الصعبة وساعات العمل الطويلة ورخص أجورها، الأمر الذي عاد بنتائج إيجابية على الاقتصادات الخليجية، ولكن من جهة أخرى أفضت هذه الهجرة إلى جملة من الآثار والنتائج السلبية على اقتصادات دول مجلس التعاون والتي تزداد خطورتها باستمرار وتركها دون علاج مناسب وجذري. ويمكن أدراج أهم المشاكل الاقتصادية للعمالة الأجنبية الوافدة على اقتصادات دول المجلس كالآتي:-

1- التحويلات المالية للعاملين الأجانب للخارج

تعد التحويلات المالية للعاملين الأجانب من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول المجلس لسببين رئيسين أولهما: ازدياد حجم هذه التحويلات مع مرور السنوات وثانيهما: ازدياد أعداد العمالة الوافدة سنويا بمعدلات مرتفعة[4]. ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول (4) نجد أن حجم التحويلات المالية في الكويت وصلت الى 3 مليار دولار عام 2003 ودولة الامارات العربية بواقع مليار دولار ثم عمان 800 مليون دولار والبحرين 500 مليون دولار .

تجدر الإشارة إلى إن هذه التحويلات هي فقط التي يتم تسجيل حركتها ضمن إحصاءات موازين المدفوعات الرسمية والتي تمثل ذلك الجزء من التحويلات من دخول العاملين للخارج الذي يجري وفقا للقنوات الرسمية ووفقا للتعليمات والقوانين المنظمة لخروج النقد الأجنبي. ولكن تحويلات العاملين الأجانب للخارج قد تأخذ اشكالاً أخرى مثل التحويل عن طريق ((السوق السوداء)) للصرف الأجنبي بهدف الحصول على سعر صرف أعلى ، أو عن طريق الورود العيني للسلع بصحبة المسافرين أو عن طريق التهريب أو مسالك أخرى[5]. إن البرامج التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي تتعرض لفقدان الكثير من فاعليتها كون جزءاً هاماً من القيمة المضافة المتولدة عن الأجور الإضافية التي تنفق على فرص العمل والتي توفرها الأنشطة الاقتصادية الجديدة تتسرب خارج دول المجلس وبالتالي وجود تسرب هام في دورة التشغيل والاستثمار على مستوى الاقتصادات الكلية في دول مجلس التعاون الخليجي[6].أما بالنسبة لأعداد العمالة الأجنبية الوافدة يمكن ملاحظتها من خلال بيانات الجدول (5) إذ يلاحظ الارتفاع العام في نسبة العمالة الأجنبية في عموم دول المجلس إذ بلغت تلك النسبة 88.8% في الإمارات و 76.5% في قطر ، 71.6% في الكويت ، 53% في عمان و44.5% و41.8% في السعودية والبحرين عام 2000 أما بالنسبة لتطور أعداد تلك العمالة الوافدة من الجدول السابق فيلاحظ

تزايد أعدادها في الإمارات من 1076 عام 1990 الف إلى 1115 الف نسمة عام 2000 وبمعدل نمو مركب* قدره 0.35% وفي السعودية من 3148عام 1990الف إلى 2931 عام 2000 وبمعدل نمو مركب قدره 0.82% -. أن ذلك يشير إلى ضرورة الحاجة الملحة لوجود سياسة رشيدة وعقلانية في سوق العمل الخليجي لا تقتصر فقط على مسألة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بل تمتد إلى جملة من المكونات مثلاً هيكل أسواق العمل من حيث الأجور والمهن والتقانة ، أساليب التوظيف لدى كل من القطاعين العام والخاص وتأثير ذلك كله على حجم الطلب على العمالة الأجنبية الوافدة .

2-تشويه الهيكل الاقتصادي

أن ازدياد حجم العمالة الأجنبية الوافدة أدى إلى سوء توزيع الأيدي العاملة الخليجية على اوجه النشاط الاقتصادي من ناحية وعلى سوق العمل من ناحية أخرى ،إذ من السهل ملاحظة تجزئة أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أسواق تخص المواطنين (المحليين) واكثر ما تتجمع في القطاع العام واسواق تخص العمالة الوافدة واكثر ما تتجمع في القطاع الخاص، ولكل من هذين النمطين من الأسواق قواعد عمله ومستويات أجوره والمزايا المرتبطة به ومدى الضمانات لاعماله وحاجاته إلى المهارات المنبثقة عن منظومة التعليم الرسمية فبالنسبة للنشاط الاقتصادي يلاحظ سوء توزيع الأيدي العاملة الخليجية على القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة ، خدمات) وكما هو واضح من خلال بيانات الجدول (6)، إذ يختلف الهيكل القطاعي لقوة العمل بشدة بين دول مجلس التعاون، يلاحظ أن القطاع الزراعي لا يشغل عام 2002 ألا 0.9 % من قوة العمل في البحرين و1.1 % في الكويت و 1.2% في قطر و4.4% في الإمارات و8.5 % في السعودية والنسبة افضل في عمان اذ بلغت 35.2% . أن ذلك لا يعود فقط إلى توافر الأراضي الزراعية والمياه بل إلى دور الزراعة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي تبعا لتوجهات السياسة التنموية في كل دولة على حدة.في حين شكل العاملون في قطاع الصناعة نسبا منخفضة عموماً ومتفاوتة ، اذ كانت ادنى نسبة للعاملين في عمان 8.3 %عام 2002 واعلى نسبة في البحرين 25.7 % لنفس السنة.وعلى صعيد التوزيع المهني للعاملين في قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي يبين الجدول(7) بأن 72% العمالة الأجنبية الوافدة عام 1999 مهندسون جامعيون و 37% هم مواطنون خليجيون و50 %من الوافدين يشغلون مناصب إدارية عليا بالتساوي مع المواطنين الخليجيين وعموما فان نسبة العمالة الأجنبية الوافدة إلى أجمالي المهن تبلغ 69. 9 %.

3-مشكلة البطالة

على الرغم من إن السياسات التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي قادت إلى تزايد الحاجة للأيدي العاملة ،إلا أن الدراسات تشير إلى وجود ظاهرة البطالة بين المواطنين الخليجيين،مثلا في المملكة العربية السعودية قدر مساعد رئيس مجلس الطاقة البشرية أن نسبة البطالة عام 2000 بلغت 20%-14% بين المواطنين السعوديين .كما أشارت تقديرات البنك السعودي الأمريكي أن أعداد الداخلين إلى سوق العمل سنويا يبلغ (100) ألف فرد في حين أن قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الوظائف تبلغ (30) ألف فرصة عمل كل سنة أي وجود (70) ألف شخص عاطل عن العمل سنويا[7].إما في مملكة البحرين بلغت نسبة البطالة 6% عام 1990 وصلت إلى 12.6%عام 1995[8] اما في عمان بلغت 17.2% عام 1996[9].أن ذلك يؤشر ابرز الظواهر السلبية في سوق العمل الخليجي كنتيجة مباشرة لتوافر العمالة الأجنبية رخيصة الأجر والتي تقبل على العمل في كل المجالات ومن جهة أخرى يرفض عدد كبير من المواطنين الخليجيين الوظائف المتوفرة على أساس أنها غير مقبولة اجتماعيا وتتطلب جهد اكبر أو تقدم اجر منخفض وأرباح اقل من القطاع العام[10] . وبشكل عام يمكن القول أن العمالة الوافدة أدت إلى مضاعفة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي إذ أن وجود البطالة كناتج رئيس للهجرة أدى إلى ازدياد مظاهر الخوف والقلق من المستقبل والتبرم بالحاضر بين الشباب خاصة أولئك الذين لم ينهوا دراستهم الجامعية وبروز مظاهر العنف والجريمة بشكل لم يكن موجودا من قبل عند المواطن الخليجي مما يضعف الانتمائية الوطنية والقومية بسبب شعور المواطن بفقدانه للحصانة الأمنية[11] . أن النسب التي تمت الاشارة اليهاعن البطالة وعلى سبيل المثال في كل من السعودية والبحرين وضعت قبل تبني تلك الدول سياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي ،حيث أن سياسات التحول للقطاع الخاص والاتجاه نحو الية السوق سيؤدي إلى تقليل فرص العمل المتاحة للمواطنين الخليجيين .ذلك ما أكدته دراسة صادرة عن ((ألا سكوا)) حول أوضاع الأيدي العاملة في منطقة غربي آسياعام 2001 [12] وهنالك ظاهرة أخرى للبطالة أطلق عليها ((فرد هاليداي)) وهو من المختصين بشؤون الخليج العربي تعبير ((بطالة الرفاهية)) على العاملين في القطاع الحكومي الذي يشكل المواطنون فيه النسبة العظمى من المشتغلين إذ يتميز هذا القطاع بارتفاع معدلات الأجور الممنوحة الذي تعده الحكومة نوعا من إعادة توزيع الدخل ، ،حيث يشير إلى أن العمل في القطاع الحكومي يؤهل المواطنين للحصول على مرتب عال دون الحاجة إلى عمل حقيقي [13] أن حالة البطالة المقنعة تلك قد أدت إلى إساءة استخدام للطاقات البشرية والمادية على حد سواء

مما أدى إلى الكسل والإهمال وتدني الإنتاجية ،وعدم المبالاة والإهمال إذ أن أعداد العاملين الفائضة عن الحاجة من الممكن أن يتم استخدامها في القطاع الخاص،الأمر الذي سيحقق هدفين رئيسين هما أولاً :الاستفادة الكاملة من الطاقات البشرية والموارد المادية المتاحة وثانياً:الاستغناء عن العمالة الوافدة مما يدني حجم التحويلات المالية للخارج ويحفظ رؤوس الأموال داخل دول مجلس التعاون الخليجي[14].

4-انخفاض إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي :

أن انخفاض إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي يرجع بالدرجة الأساس إلى انخفاض مستوى الدخل ،الذي يؤدي بصورة مباشرة إلى تدني مستوى تعليم الإناث [15]. ولكن نجد عكس ذلك تماما في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بارتفاع مستويات الدخل فيها آلا أن ذلك لم يكن شرطا كافيا لرفع نسبة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي إذ أن استمرار توافد هجرة العمالة الأجنبية كانت سببا رئيسيا وراء انخفاض إسهام المرأة .وكما هو واضح من بيانات الجدول **(8)** إذ لم تتجاوز نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي اكثر من **14.2%** في عمان عام **2002** و**24.1%** في الكويت .ان تلك النسب منخفضة جدا إذا ما قورنت مع الدول النامية التي بلغت فيها تلك النسبة **41%** والدول الصناعية **44%**.

5- **تزايد الأعباء المالية** التي تتحملها الميزانيات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الصحة والتعليم والأمن بسبب تزايد أعداد الوافدين واسرهم، فضلا عن زيادة الواردات الغذائية والسلع والخدمات الاستهلاكية التي يتزايد الطلب عليها بمرور الوقت.

المبحث الثالث :استنتاجات ختامية حول آفاق المستقبل

تشير معظم الدراسات المستقبلية حول سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي بان مستقبله ليس بأفضل من حاضره ،إذ قدرت إحدى الدراسات [16] أن عدد الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي سيصل إلى **10**ملايين وافد بين **10.5** ملايين شخص يشكلون مجمل أعداد القوى العاملة في تلك الدول ووفقا لمعدل النمو الإجمالي لسكان الخليج العربي (مواطنين ووافدين) الذي يبلغ 5%سنويا فان عدد السكان سيبلغ **50.6** مليون نسمة عام **2010** مقابل **29.9** مليون نسمة عام **2000** مع استمرار توافد العمالة الأجنبية وفق معدلاتها الحالية .إما بالنسبة لمعدل نمو الوافدين البالغ 5%سيعني ارتفاع أعدادها إلى **13.500** مليون نسمة في عام **2010** وهو ما سيرفع حجم التحويلات المالية إلى ما يزيد على 29 مليار دولار سنويا.

إن صعوبة إحلال المواطنين الخليجيين محل القوى العاملة الوافدة سينتج عنها بطالة بين المواطنين كواحدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تواجهها الحكومات في

دول مجلس التعاون الخليجي وهي مشكلة ستتصاعد حدتها خلال السنوات القادمة .وطبقا لدراسة [17]حول التركيب المستقبلي للقوى العاملة فانه يتوقع أن يصل الطلب على الأيدي العاملة الوافدة عام 2010 إلى حوالي 11 مليون عامل بينما يصل الطلب على الأيدي العاملة من المواطنين الى5 ملايين وظيفة عام 2010 .أن الزيادات الديموغرافية في السكان سينتج عنها ارتفاع في البطالة بين السكان المحليين ستصل إلى 13.7%عام 2010 وبسبب العدد الكبير من القوى العاملة الوافدة والاعتماد الشديد عليهم لاداء أنواع كثيرة من الوظائف التي يمتنع المواطنون عن القيام بها ،فان أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ستعاني مستقبلا من مشاكل عدم المرونة التركيبية التي تختلف في شدتها من دولة لأخرى وذلك تبعا إلى[18] :

1- صعوبة إحلال المواطنين بدلا من القوى العاملة الوافدة .

2- أسواق العمالة التي تصبح غير مرنة بتقييدات قوانين العمل .

3- يتوقع أن تكون رواتب السكان المحليين(المواطنين) عالية .

4- ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة الوافدة .

فضلا عن تلك المشاكل أعلاه، فان السهولة التي يمكن بها استيراد العمالة الماهرة المؤهلة والخبيرة وحسب الطلب بالمقارنة مع خيار الاستثمار في الأيدي العاملة الوطنية الذي يستغرق وقتا في تنمية اليد العاملة الوطنية تجعل من القوى العاملة الوافدة ذات جاذبية عالية للمستخدمين.ورغم التوسع الشديد في التعليم الجامعي في دول مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن تستمر الحاجة لاستكمال الأطر العليا بالاستعانة بالكفاءات الوافدة ومع تغير حاجة سوق العمل بارتفاع متطلباتها من التكوين والنوعية مع التوزيع الهيكلي للاختصاصات وتلاءم محتوى التكوين مع حاجات سوق العمل خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار سرعة تغير المعارف العلمية والتقنية فان سوق العمل قد يستوعب هذه الزيادة في العمالة الوافدة.

التوصيات

من اجل الحد أو التخفيف من الآثار السلبية للعمالة الأجنبية الوافدة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فأن الباحث يورد التوصيات التالية:

1- وضع برنامج لتنظيم استخدام العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي يشمل ضوابط محددة لمنع استقدام تراخيص العمالة الأجنبية بما يضمن عدم الاستعانة بهذه العمالة الأبعد التأكد من الحاجة الفعلية لها وعدم وجود عمالة وطنية يمكن أن تشغل محلها ويثبت صاحب العمل انه قد استنفذ جميع الطرق الممكنة لشغل الوظيفة التي يرغب استقدام لها بالمواطنين بنفس الامتيازات السائدة.

2- العمل على رفع كلفة استقدام العمالة الأجنبية عن طريق عدد من الأساليب مثل زيادة الرسوم المقررة على التأشيرات والإقامة وفرض رسوم بيئية على بعض المنشآت الصناعية حسب أعداد العمالة المواطنة والوافدة، فرض ضمانات مصرفية في تأشيرات العمل الجماعية، فرض رسوم شهرية على كل عامل وافد على المؤسسة، أيجاد صيغ مناسبة لالزام العمالة الوافدة بالمساهمة في الأنفاق على الخدمات العامة، دراسة بعض الإجراءات للادخار الإجباري في البنوك المحلية[19].

3- تخطيط نظام التعليم ليتناسب مع متطلبات السوق فالاعتماد على الطلب الاجتماعي للتوسع في التعليم يؤدي إلى تزايد الأنفاق الحكومي على التعليم ، كما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي ومن ثم اختلال هيكل عرض العمل مما يعني ظهور فائض في بعض المستويات التعليمية والمهارات وعجز في مستويات أخرى يكون الاقتصاد الوطني بأمس الحاجة أليها.

4- العمل على رفع نسبة مساهمة المرآة في النشاط الاقتصادي من خلال أيجاد صيغ مبتكرة وجديدة لممارسة المرأة للعمل في مجال الإدارة والتجارة والصناعة والتوسع في برامج التأهيل الفني والتدريب المهني للإناث من قبل مؤسسات التعليم الفني والمهني.

5- تفعيل دور الأجهزة المختصة بالتخطيط للقوى العاملة في تنمية القوى العاملة الوطنية والتركيز على مشاركة كل الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالتخطيط والتنفيذ لبرامج تنمية القوى العاملة [20].

6- إنشاء قواعد للبيانات وبنك للمعلومات يكون الهدف منه توفير البيانات الكاملة وبشكل دوري لمساعدة الباحثين عن العمل في التعرف على الفرص المعروضة ومتطلبات أشغالها والأجور المدفوعة ، ودعم الأجهزة المعنية بجمع المعلومات عن سوق العمل .إذ أن وجود مثل هذه المعلومات والبيانات سيسهل دراسة وتقييم متطلبات سوق العمل ويجعل من الممكن متابعة التطورات في سوق العمالة الوطنية وتبني سياسات مرتكزة سياسات التعليم وأنظمة الإقامة والتامين الاجتماعي وقواعد استخدام العمل الصحيحة.

7- العمل على تضييق فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص لجعل القطاع الخاص اكثر جاذبية للعمالة الوطنية .

8- تشجيع العمل في المشروعات الخاصة الصغيرة وذلك بالدعم المادي والمعنوي للخريجين الشباب وإتاحة الفرص المناسبة لهم عوضاً عن التوجه مباشرة إلى العمل في القطاع العام.

جدول (1)

حجم السكان في دول مجلس التعاون الخليجي (مواطنين ووافدين) لعام2000

الدولة	مواطنين	%	وافدين	%
الإمارات	702509	24.31	2187084	75.68
البحرين	309976	54.29	260917	45.70
السعودية	15121981	73.81	5363636	26.18
عمان	1886845	77.27	554970	22.72
قطر	152449	26.2	427823	73.72
الكويت	828332	33.4	1651077	66.59

Source: Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets, ESCW ,NO. 11 ,2001, Different Tables.

جدول (2)

حجم السكان في دول الخليج العربي (مواطنين ووافدين) حسب الفئات العمرية عام 2000

الدولة	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
الفئة العمرية	مواطنين	وافدين	مواطنين	وافدين	مواطنين	وافدين	مواطنين	وافدين	مواطنين	وافدين	مواطنين	وافدين
14-0	39. 56	18.21	33.16	13.43	45.53	24.35	47.41	14.71	41.03	21.57	42.59	15.47
24-15	22.1	11. 58	12.15	9.69	12.15	9.69	21.16	4.29	20.06	9.51	19.69	12.37
64-25	35	69.72	49.48	76.39	49.48	76.39	28.69	80.30	36.59	67.87	35.02	71.27
فأكثر	3.1	0.46	5.19	0.47	5.19	0.47	2.72	0.68	2.30	1.03	2.69	0.07

Source: Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets , ESCW, NO.11, 2001, Different Tables.

جدول (3)
سكان الحضر والريف والكثافة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000- 2003

الدولة	المساحة إلف كم^2	الكثافة السكانية فرد/كم^2		سكان الحضر والريف كنسبة منوية من أجمالي السكان(٪)			
		2000	2003	1999		2002	
				ريف	حضر	ريف	حضر
الإمارات	83600	37	48	78	22	12	88
البحرين	707	975	975	92	8	7	93
السعودية	2250000	10	10	85	15	13	87
عمان	309500	8	8	82	18	23	77
قطر	11427	50	56	92	8	7	93
الكويت	17818	123	143	97	3	4	96

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجامعة العربية وآخرون، القاهرة ، أعداد مختلفة .

جدول (4)
تحويلات العمالة الأجنبية الوافدة إلى الخارج 2001-2003

(مليون دولار)

الدولة	2001	2003
الإمارات	1509,761	1574,776
البحرين	324,065	511,394
السعودية	2867,511	-
عمان	2191,054	841,407
قطر	-	-
الكويت	4991,808	3366,743

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الجامعة العربية وآخرون ، القاهرة ، أعداد مختلفة.

جدول (5)

تطور العمالة الأجنبية الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي 1990-2000

الدول	النسبة المئوية للعمالة الوافدة		أعداد العمالة الوافدة بالألف	
	1990	2000	1990	2000
الإمارات	91.9	88.8	1076	1115
البحرين	53	41.8	117	98
السعودية	55.2	44.5	3184	2931
عمان	60.9	53	322	318
قطر	81.7	76.5	152	153
الكويت	78.7	71.6	658	620
المجموع	63.2	53.8	5509(1)	5234(2)

المصدر: المعهد العربي للتخطيط ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل حول ((تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون)) ، قطر، 2000 ، جدول رقم (22)، ص 29 .

1- من مجموع القوى العاملة البالغة8723 .

2- من مجموع القوى العاملة البالغة9737.

جدول (6)

العمالة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي 2000-2002

الدولة	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		النسبة المئوية للقوى العاملة					
			الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2000	2002	2000	2002	2000	2002	2000	2002
الإمارات	43.8	42.6	4.9	4.4	16.6	15.0	78.4	80.6
البحرين	43.4	49.7	1	0.9	27.9	25.7	71.1	73.4
السعودية	27.7	34.1	9.8	8.5	11	8.5	79.1	83.0
عمان	30.5	39.7	35.8	35.2	11.4	8.3	52.9	56.5
قطر	55.3	56.8	1.3	1.2	9.8	10.4	88.9	88.4
الكويت	36.2	56.4	1.1	1.1	29.8	19.9	69.1	79.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجامعة العربية واخرون ، القاهرة 2001، 2004.

جدول (7)

التوزيع المهني للعاملين(مواطنون ووافدون) في قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 1999

نوع المهنة	مواطنون	وافدون	٪ للوافدون
كبار الموظفين	328	328	50
مهندسون جامعيون	501	1301	72
مهندسون من معاهد التدريب	757	1563	67.4
حرفيون:مشغلو مصانع	1112	2225	66.7
مشغلو آلات وعمال تجميع	498	1027	67.3
وظائف أخرى(إنتاج)	1170	4468	79.2
أعمال مساعدة	979	1383	58.6
خدمات مساندة (جامعيون)	434	583	57.3
خدمات مساندة (خريجو معاهد)	1137	3269	74.2
أجمالي المهن	6926	16047	69.9

المصدر: المعهد العربي للتخطيط ، ورقة عمل قدمت إلى ورشة عمل حول((تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون)) ، قطر ، 2000، جدول رقم 21، ص 28 .

جدول (8)

نسبة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي 1999-2002

الدولة	1999	2002
الإمارات	14.1	14.8
البحرين	11.1*	21.6
السعودية	15	19.5
عمان	15.7	14.2
قطر	-	18.1
الكويت	23.5	24.1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجامعة العربية واخرون ، القاهرة ، اعداد مختلفة.

المصادر

1- د.محمد هشام خواجكية ، اثر المتغيرات الدولية على الصناعة التحويلية في الدول العربية،مجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات،المجلد/22، العدد/88 ،2001 ، ص .

2- د.عمر الخطيب ،((التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربي)) ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد/42، حزيران/1982،ص 187.

3- د.منصور مطني عبد الكريم الراوي ،((السكان والقوى العاملة في الخليج العربي :دراسة تحليلية في المشكلات والسياسات)) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1989، ص 21.

4- د.سلطان احمد ، ((الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي)) ، مجلة الإدارة العامة ،الرياض ، تشرين الأول /2000، ص 555.

5- إبراهيم سعد الدين و د.محمود عبد الفضيل ، ((انتقال العمالة العربية : المشاكل -الآثار- السياسات)) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1991، 86-87.

6- حسين محمد ، ((تنظيم أسواق العمالة الأجنبية بالمنطقة)) ، جريدة البيان ، الإمارات ، 11/آذار ، 2001، ص 5.

*$Qt = Q0\ (1+ r)^t$

7-Globalization and Labour Markets in the ESCWA Region , New York , 2001 , P.44.

8- المعهد العربي للتخطيط ، ورقة عمل قدمت إلى ورشة عمل حول ((تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون)) ، قطر ، 2000، ص 23.

9-الاسكوا ، ((مجموعة الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية)) ، الامم المتحدة ، نيويورك ، العدد الخامس ، 2002، جدول 1/4، ص 122.

10- op.cit. P.45.

11- عبد الجبار الحلفي ، ((البطالة في الوطن العربي : واقع الحال واحتمالات المستقبل)) مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد / 90 ، حزيران/1997، ص 122.

12- هبة نصار، ((إعادة تقييم الآثار الاقتصادية الناجمة انتقال العمالة في بعض الدول العربية))، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ألا سكوا) ، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، نيويورك ، 2001 ، ص 38.

13- المصدر نفسه ، ص 29.

14- عمر الخطيب ، مصدر سابق ، ص 183.

15- الجامعة العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، 2001،ص 28.

16- سلطان احمد ، مصدر سابق ، ص 522.

17- حسين محمد ، مصدر سابق ، ص 2 .

17- op.cit. p.42.

18- محمد عدنان وديع ، ((العمالة الأجنبية الوافدة إلى دول الخليج)) سلسلة أوراق المعهد العربي للتخطيط / الكويت ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد /24 ، 2001، ص 156-157.

19- لمزيد من التفاصيل : انظر : سلطان احمد ، مصدر سابق ، ص 565-566.

20- منذر الشرع ، ((سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية)) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ألا سكوا) ، الأمم المتحدة ، 2001، ص 130.

Summary:

The market labor in GCC has suffered from many problems, it's because the development policies which is the GCC countries follow it over along years. This is problem's became with the time more difficulty and needed too hardness solutions, the same problems became biggest with the time especially under globalization, privatization and open markets, and from other hand they left it with out any write and suitable solutions. The foreigner labor workers was the main problems inside the GCC economy this is workers how's coming in largest numbers which leading to creation a big problems in GCC economy like: transferring money outside the GCC economy, deformation the economy structure, unemployment between the gulf citizen, lower women contributor in economic activity.